المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 23-08-2005 العـــدد : 14241
الصفحـات : 5 المسلسل : 23

مؤشرات

د. طلال صالح بنان

# تراكم أكبر لثروة المجتمع

## زيادة الرواتب.. البداية

تأتي الزيادة في رواتب العاملين في الدولة أو الذين يعتمدون في دخولهم على مخصصات من الدولة، التي جاءت في الأمر الملكي رقم: أ وتاريخ ١٦ / ٧ / ١٤٢٥، في إطار توقعات المواطنين من العهد الجديد، لتحسين أوضاع العاملين في الدولة، بعد جمود في سلم رواتب موظفي الدولة دام لما يزيد عن ربع قرن، زادت خلالها مستويات أسعار السلع والخدمات بوتيرة نمطية متسارعة، بما لا يمكن مجاراة الزيادة الأخيرة في الدخول النقدية، بالدخول الحقيقية للعاملين في الدولة، طوال المدة التي حدث فيها هذا الجمود المزمن في مستويات أجور موظفي الدولة. وإذا ما أخذنا في عين الاعتبار الزيادات في أجور العاملين في القطاع الخاص، التي عادة ما تحدث فيها تعديلات، تبعاً لسوق العمالة المحلية ومستوى مهنيتها والحاجة إليها، فإنه بمقارنة أجور القطاع الخاص بأجور القطاع الحكومي، نجد، أيضاً، هناك فارقا في مستويات الدخول، يتواكب إلى حد كبير مع الارتفاع في مستويات التضخم، من تلك التي تتعرض لها الزيادات الدورية ( السنوية ) في رواتب العاملين في الدولة، التي تجمدت سلالم بعض فئاتها عند مستويات معينة، إما بسبب بطء عملية الحراك الوظيفي في القطاع الحكومي، أو بسبب خلل هيكلي في بعض مؤسسات قطاع العمالة الحكومية، نتج عنه جمود في رواتب الكثير من العاملين في الدولة، لمدد طويلة. تفتح الزيادة الجديدة في الرواتب، مع التأكيد على وظيفة الدولة الاجتماعية، في ما يخص الاستثمار في المشاريع الخدمية، التي جاءت في الأمر الملكي، زيادة حقيقية في دخولهم، ربما لفترات طويلة قادمة، إذا ما ترافق ذلك مع تنظيم جديد للعلاوات السنوية ونظام الحوافز والمكافآت لموظفي الدولة. ربما كانت الدولة، في الماضي، تعامل سلم الرواتب الحكومي، الذي يأتي في البند الأول من ميزانية الدولة، على أنه طريقة من بين الطرق الأخرى، لتوزيع الثروة. لا يمكن مقارنة أداء الجهاز البيروقراطي الحكومي، من حيث الإنتاجية، بذلك الذي يتفاعل في القطاع الخاص. قد توجد آلاف الوظائف الحكومية، التي يشغلها موظفون لا يضيفون شيئاً لثروة البلاد، غير إحساسهم بحقهم الوظيفي بالحصول على راتب شهري، وانتظار العلاوة السنوية.. والتكالب على مسابقات الترقيات الوظيفية... ولكن، إذا حسبنا معدل إنتاجيتهم، فإنها لا تتعدى، ، الصفر.

إلى حد كبير كان هذا وراء عدم تحمس الدولة لإحداث زيادات متتابعة في سلم رواتب العاملين بها، للقضاء على أسطورة الوظيفة الحكومية، ودفع القوى البشرية المنتجة تجاه آفاق أرحب في سوق العمالة الموازي، في القطاع الخاص، لخدمة برامج التنمية، حيث خصصت جميع خطط التنمية دوراً كبيراً للقطاع الخاص، للاستفادة من القوى البشرية المتاحة في المجتمع، وإن كانت إنجازات القطاع الخاص، في هذا المجال، لا تبعث على الاطمئنان. لذا فإن الزيادة الجديدة في سلم العاملين في الدولة، لم يكن الغرض منها منافسة القطاع الخاص في سوق العمالة المحلية، بقدر ما هو إحساس من قبل الدولة بأن هناك حداً من مستويات المعيشة لابد أن يوفره المجتمع للمواطن السعودي، حتى يمكن خلق قاعدة استهلاكية في المجتمع تستوعب العملية الإنتاجية للقطاع الخاص، في سوق السلع والخدمات، مما يعود بالفائدة على الدولة نفسها، بزيادة مصادر دخلها، عن طريق ما تحصل عليه من عوائد نتيجة لاتساع نشاط القطاع الخاص، مما يساهم في زيادة مصادر الدخل، بدلاً من الاعتماد على مصدر ناضب واحد ( النفط ).. ويدفع القوى الحقيقية المنتجة في المجتمع لتساهم حيث حوافز العمل الأساسية، في مشاريع القطاع الخاص... الأمر الذي يصب في النهاية، في هدف تراكم ثروة المجتمع.

***

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 23-08-2005 العـــدد : 14241
الصفحـات : 5 المسلسل : 23

## محاصرة التداعيات التضخمية

أعطت الزيادة الأخيرة في الرواتب أهمية خاصة، ولو كانت رمزية، لتؤكد الدولة اهتمامها، بدخول الفئات الدنيا في سلم الخدمة المدنية، من المرتبة الخامسة، فما دون.. وفي مستويات الجنود وصف الضباط في السلك العسكري، بقرار صرف راتب شهر أساسي، لكل العاملين في هذه القطاعات، الذين يشكلون نسبة كبيرة، من موظفي القطاع الحكومي، المدني والعسكري. معظم المنتمين لهذه الفئة في القطاع الحكومي، يعانون، فعلياً من تدن في دخولهم الحقيقية، وكذلك تدن في مستويات معيشتهم، وهؤلاء على ضآلة دخولهم، وتواضع حاجاتهم، إلا أن نسبة كبيرة منهم يعيلون أسرا كبيرة، لم تعد تكفيهم دخولهم المحدودة والمتواضعة، لمقابلة حاجاتهم الأساسية اليومية... وربما نسبة كبيرة منهم، يعانون من ضائقة اليد والديون. كذلك، فإن رد فعل سوق السلع والخدمات، تاريخياً، يتجاوب سلبياً مع أي زيادة في دخول الأفراد، للحصول على أكبر قدر من تلك الزيادة، دون حاجة إلى تسويق المزيد من السلع والخدمات، في محاولة للحفاظ على الأسعار عند مستوياتها السابقة، عن طريق محاولة الارتفاع بمعدلاتها، إلى المستويات التي حصلت في دخول الأفراد، بصورة مفاجئة. هذه هي آلية التضخم، التي تحاول أن تلتهم أي زيادة حقيقة لدخول الأفراد، عن طريق استغلال توقعات زيادة القوة الشرائية عندهم، نتيجة لزيادة دخولهم المفاجئة. ولكن طفرة التضخم، هذه لا تلبث أن تستقر، ولكن في كل الأحوال، تكون قد حددت أوضاعها، بمستويات الزيادة في السيولة النقدية عند الافراد، نتيجة لارتفاع مستويات الأجور. لكل تلك الأسباب جاءت الزيادة الأخيرة، لتميز هذه الفئة من القطاع الحكومي من ذوي الدخول المتدنية، عن بقية زملائهم الآخرين في القطاع الحكومي، ذوي الرواتب المرتفعة، نسبياً، لامتصاص أي تأثير تضخمي في الأسعار، على مستويات دخولهم الجديدة، وحتى يتمكنوا من توفيق أوضاعهم، في فترة "صدمة" زيادة الأسعار التضخمية القصيرة، مع متطلبات وأعباء المرحلة القادمة، عن طريق الاستخدام الأكثر وعياً لدخولهم. إعطاء هذه الفئة راتب شهر، إلى حد كبير سوف يساعد ذوي الدخول المتدنية في القطاع الحكومي لتجاوز ردة الفعل التضخمية السريعة لإعلان زيادة الرواتب، التي من المتوقع أن تعود إلى مستوياتها المعتادة، في فترة قصيرة.

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 23-08-2005 العـــدد : 14241
الصفحـات : 5 المسلسل : 23

## ■■ التأكيد على وظيفة الدولة الاجتماعية

وزيادة الرواتب الأخيرة، لها بعد اجتماعي، حاول صانع القرار أن يعطيه أهمية خاصة، في خضم هذا السباق المحموم نحو النظر إلى العملية التنموية من جانبها الاقتصادي المادي، دون النظر لمنطق الدولة في ما يخص وظيفتها الاجتماعية. في النهاية القطاع الحكومي، قطاع خدمي، ويفترض مساهمته في العملية الإنتاجية، بصورة أو بأخرى، حتى ولو من باب توفير القاعدة الاستهلاكية التي يحيا عليها القطاع الخاص لتسويق منتجاته السلعية والخدمية، كما سبق وذكرنا.

ولكن، لا يجب النظر إلى ما جاء في الأمر الملكي من زيادة في رواتب موظفي الدولة، دون النظر لبقية ما جاء في الأمر الملكي من تأكيد على البعد الاجتماعي لوظيفة الدولة. ربما جانب زيادة الرواتب يحظى باهتمام خاص وإثارة ملفتة، إلا أنه لا يجب أن ينظر إليه في معزل عن بقية ما جاء في الأمر الملكي ويشكل زيادة حقيقية في الدخول، بتأثيرها المباشر على مستويات المعيشة العامة في المجتمع، مع تأكيد على وظيفة الدولة الاجتماعية.

دخول الأفراد الحقيقية، وكذلك مستويات المعيشة، لا تقاس بمستويات الدخل النقدي المباشر الذي يحصل عليه الأفراد في صورة رواتب أو أجور أو مكافآت تقابل مشاركتهم في العملية الإنتاجية للمجتمع. ولكن مستويات المعيشة، بصورة عامة، تقاس بمدى قدرة الدخل النقدي للافراد الحصول على سلع وخدمات، ينتجها المجتمع، وإلى حد كبير تكون أسعارها في متناول الجميع مع أقل قدر ممكن من تأثير التضخم على محاولة الحصول عليها.

ما جاء في الأمر الملكي من تخصيص ٣٠ ألف مليون ريال، من فائض إيرادات السنة المالية الحالية، لتنفيذ مرحلة ثانية من مراحل البرنامج الإضافي لتحسين وتطوير الخدمات، يوزع على مدى خمس سنوات، لهو أهم ما جاء الأمر الملكي، ويتجاوز في أهميته قرار زيادة الرواتب . إذ في النهاية، ماذا يعني الدخل النقدي، في شكل أجر أو راتب أو مكافأة، إذا لم يكن باستطاعة الفرد أن يستخدمه للحصول على سلع وخدمات، تعكس القوة الشرائية لدخولهم الحقيقية. معنى إنفاق الدولة على قطاع الخدمات: أن المواطن، حتى بدخله المحدود، يمكن أن يحصل على السكن.. ويحصل على الطاقة.. ويحصل على الماء الجاري في منزله.. ويحصل الصرف الصحي لمخلفات منزله.. ويحصل على الخدمة الصحية المناسبة.. والتعليم المناسب لأبنائه.

كل تلك مجالات مهمة للتنمية لا يمكن الاعتماد على القطاع الخاص لتوفيرها، والإبقاء على الميزة التنافسية لمستويات الأجور في المجتمع، مهما بلغ حجم دخول الأفراد. عندما تتصدى الدولة، لهذا المجال الواسع من القطاع الخدمي في المجتمع لضمان حصول المواطن عليه بسعر في متناول إمكانات دخله النقدي، يتحول، عندها دخله النقدي إلى دخل حقيقي، حيث تقوم الدولة بتغطية الفرق عن طريق نظام الإعانات ودعم أسعار السلع الأساسية والخدمات، حتى لا تتأثر دخول الأفراد، بصورة سلبية، عند محاولتهم الحصول عليها.

زيادة الرواتب، ولو بنسبة ضئيلة نسبياً، مع الاهتمام بالبعد الاجتماعي لمهام الدولة ومسؤولياتها بتوفير الخدمات الأساسية بأسعار منافسة مدعومة من الدولة، في مجمله استثمار اقتصادي وسياسي واجتماعي للدولة، سرعان ما يرتد، بعوائده، على خزينة الدولة، ومن ثم على ثروة المجتمع، بصفة عامة.